الفصل الثاني :التنمية مبادئ ومفاهيم عامة

المحاضرة 04

1- مفاهيم أساسية :

- **النمو الاقتصادي:** هو تلك المؤشرات الكمية التي توضح التغيرات الحاصلة في الناتج الوطني لبلد ما أو في احد فروعه. وعادة ما يجري التعبير عن هاته المؤشرات أما بنسبة مئوية أو بارقام مجردة، كما يعرف النمو الاقتصادي بوجود عدد معين من العوامل التي من شانها إن ترفع الإنتاج والدخل إلى فترة طويلة. حيث يقترن السؤال عن كيفية زيادة الموارد والطاقات الإنتاجية التي تعظم من طاقة الاقتصاد ككل وهي بالتالي عملية مستمرة وطويلة الأجل وليست ظاهرة عارضة أو مؤقتة، فقد تقدم دولة غنية اعانة لدولة فقيرة تزيد من متوسط الدخل الحقيقي فيها لمدة عام أو عامين، ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نموا اقتصاديا. فالزيادة في الدخل يجب إن تنجم عن تفاعل قوى داخلية وخارجية بطرقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا حتى تعتبر نموا اقتصاديا.
- **التوسع الاقتصادي:** هو الزيادة الظرفية للإنتاج وبالتالي نستطيع القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محصلة للتوسع الاقتصادي المتتالي.
- **التقدم الإقتصادي:** إن قياس النمو الإقتصادي ماهو إلا قياس كلي لزيادة السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة مقارنة بالفترة السابقة. أما التقدم الإقتصادي فهو الزيادة-بين فترة وأخرى- لمتوسط الناتج الحقيقي، متوسط الدخل الحقيقي و متوسط الإستهلاك الحقيقي للسكان.

ويعرّف التقدم الإقتصادي بأنه " نمو الموارد المتاحة بنسبة تفوق نمو السكان" . ويعبر التقدم الإقتصادي عن " مجموع التحسنات في الميدان الإقتصادي والإجتماعي المرافقة للنمو".

ومنه يمكن للنمو الإقتصادي أن يكون مصاحباً لتقدم إقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان أو أن يكون غير مصاحب بتقدم إقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويًا لمعدل

نمو السكان. بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوباً بتراجع إقتصادي.

التنمية الاقتصادية: النمو هو التحسن الكمي لمجمل الإقتصاد بما في ذلك الموارد والنمو الديمغرافي وإنتاجية العمل وهذا النمو يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الإقتصادي حتى نضمن إستمراره. وتعرف التنمية بأنها : سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النمو". كما تعرف أيضاً بأنها تلك العملية متعددة الأبعاد والتي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية ، السلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني واستئصال جذر الفقر المطلق في مجتمع ما .

هذا المفهوم يعني إن التنمية أعمق من النمو فهي بالضرورة يتضمن محصلة التغيرات العميقة التي تمس البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... أي مستقبل التطور الاجتماعي. ومنه يمكن القول أن التنمية هي النقلة النوعية من اقتصاد يتسم بالتخلف والحرمان إلى اقتصاد يتسم باالكفاية والتحسن والتطور. ومنه نستطيع القول أن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحاب بالسعي إلى:

- احداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.
- ضمان الحياة الكريمة للأفراد.
- ضمان إستمرارية هذا النمو من خلال ضمان إستمرار تدفق الفائض الإقتصادي، أو المتبقي بعد تلبية حاجات الأفراد والموجه للإستثمار.

2- الفرق بين النمو والتنمية :

من خلال ما سبق ذكره حول مفهوم النمو والتنمية ، يمكننا استنتاج ابرز نقاط الاختلاف بينهما

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يتم بدون اتخاذ أي قرارات من شأنها احداث تغيير هيكلي للمجتمع	عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لافراده
يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل	تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها

عليه الفرد من السلع والخدمات	
يعبر عن تغير كمي فقط أي لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد	يعبر عن تغير كيفي أي الانتقال من حالة إلى حالة افضل، أي تهتم بزيادة متوسط الدخل الفرد الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة
لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي	تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه
يتعلق بالجانب الاقتصادي فقط ، ويعتبر جزء من التنمية فهو شرط ضروري ولكنه غير كاف لتحقيقها	تمس جميع الجوانب حيث انه عملية شاملة
لايمكن الجزء أو الحكم على تطور الدولة على معدل النمو الاقتصادي	يمكن اعتماد مؤشرات التنمية للحكم على تطور الدولة

كملاحظة يمكن القول إن النمو شرط يسبق التنمية ولكن ليس كل نمو يؤدي إلى تنمية بشكل تلقائي، فلا يمكن التحدث عن زيادة النمو الاقتصادي فقط ، لكن العبرة تكمن في الحد الذي يمكن إن يخدم النمو الاقتصادي أهداف التنمية الاقتصادية؟

من هنا يمكن القول انه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية دون نمو اقتصادي . إذ يعتبر النمو الاقتصادي شرط أساسي لتحقيق التنمية ولكنه غير كافي. ولهذا ليس بالضرورة تحقيق نمو اقتصادي يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية دون تحقيق الشرطان الأساسيان لتحول النمو إلى تنمية : التوزيع العادل لثمرات النمو بما يحقق عدالة في التوزيع؛ و تدخل الدولة فبدونها لا يمكن أن يتحول النمو إلى تنمية.

3- أهداف التنمية الاقتصادية

تسعى كل دولة إلى رفع مستوى معيشة سكانها، وليس هناك من شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة لأخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، ولكن هناك أهدافا أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية، ويمكن حصر أهمها في الآتي:

1- زيادة الدخل الوطني

تعطي الدول النامية الأولوية لزيادة الدخل الوطني الحقيقي، وهو أهم الأهداف على الإطلاق ذلك لان الغرض الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها وازدياد نمو سكانها ولا يتم ذلك إلا بزيادة الدخل الوطني الحقيقي، خاصة إذا تحققت هذه الزيادة عن طريق إحداث تغيرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية.

إن زيادة الدخل الوطني الحقيقي في أي بلد من البلدان تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، والإمكانيات المادية والفنية والتكنولوجية المناسبة لتلك الدول، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها الحقيقي لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية، لكن هذه الزيادة في الدخل مرتبطة أيضا بإمكانيات الدولة المادية والفنية، فكلما كان هناك توافر لرؤوس الأموال والكفاءات البشرية في الدولة، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني الحقيقي، ولا ننسى أن السكان أنفسهم مصدر مهم لزيادة الناتج لو وظفوا بشكل واع مع التدريب مما سوف يزيد من الإنتاجية.

2- رفع مستوى المعيشة

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية، ذلك انه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن، وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات. ولا يتحقق ذلك إلا إذا حدثت زيادة في الدخل الوطني مصحوبة بتغيير مستوى المعيشة، ويحدث ذلك

عند زيادة الدخل الوطني بنسبة أكبر من نسبة زيادة السكان، مما يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.

3- تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات

تعاني اغلب الدول النامية من انخفاض الدخل الوطني ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد وتعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخول والثروات، إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستويات الدخول مما يؤدي إلى تدمي المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي، وتزداد هذه الظاهرة تفاقما كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدول وتباينت، وسيؤدي هذا الاتجاه إلى هدر الأموال في أنشطة غير إنتاجية أو اكتنازها، وتعاني غالبية الدول من عجز جهازها الإنتاجي عن تلبية الحاجات الأساسية، فتضطر الدولة للاستيراد من الخارج مما سيؤثر على ميزان المدفوعات، لذلك فان زيادة الطاقة الإنتاجية الناجمة عن عملية التنمية في حاجة إلى خلق الطلب عليها، و إحدى وسائل خلق الطلب هي إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الأوسع في المجتمع.

4- التوسع في الهيكل الإنتاجي أو تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل الوطني وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية.

إن تخلف القاعدة الإنتاجية مع ضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد، ارتباط القطاع الواحد بالتصدير للعالم الخارجي وتبعيته بالإضافة إلى الثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط، تعد من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينها. إذ في ظل هذه الأحوال لا يمكن بناء إستراتيجية تحقق أهداف هذه الدول بالشكل المرضي إلا إذا حدث التغير المنشود في بنية وهيكل اقتصاديات هذه الدول.

5- الأهداف الاخرى للتنمية

تعرف بالأهداف الإنمائية للألفية، والتي تحتوي على ثمانية أهداف أو غايات تجسدت في:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع ؛
- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي ؛
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ؛
- تخفيض معدل وفيات الأطفال ؛
- تخفيض معدل الوفيات أثناء الولادة ؛
- مكافحة فيروس نقص المناعة(الايدز) الملاريا، وغيرها من الأمراض؛
- كفاءة الاستدامة البيئية ؛

بالنظر إلى أهداف التنمية ، يتضح انه قد تم صياغتها على أساس المفهوم الواسع للتنمية وتتشكل محورها حول عملية الإقلاع من الفقر بما في ذلك جوانب التعليم والصحة كاستطاعات إنسانية، وهي نتيجة إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة، والتي تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني ؛ والانتقال بالمجتمع من الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتخلف إلى الوضع الاجتماعي المتقدم وتغييرات جذرية في البنيان الثقافي من عادات وتقاليد، وهذا لا يمكن أن يتم بطريقة عفوية بل لابد من اتخاذ الإجراءات وإتباع بعض السياسات اعتمادا على مؤشرات واضحة ومعبرة.